الباب الخامس

obeikan.com

obeikan.com

- ارتبطت مصر تاريخيا بعلاقات تجاريه مع دول حوض النيل عبر موانىء تلك البلدان الواقعه على البحر الأحمر . وشهدت العلاقات الاقتصاديه إهتماما خلال فترة الستينات من القرن الماضى من خلال مكاتب شركة النصر للاستيراد والتصدير المصرية بالعديد من الدول الأفريقيه . وقيام شركات مقاولات مصريه بمشروعات بتلك البلدان فى إطار الدعم الذى كان النظام المصرى يقدمه لحركات التحرر فى أفريقيا خلال الحقبة الناصريه .

كما عقدت مصر العديد من الاتفاقات التجاريه مع البلدان الافريقيه خلال العقود الأخيره . إلا أن حجم تجارة مصر مع القارة الأفريقية عموما ظل محدودا بالقياس الى حجم تجارتها مع القارات الأخرى . خاصة أوربا وأمريكا الشمالية ثم آسيا بالسنوات الأخيره الى جانب المنطقة العربيه . وظلت صعوبات النقل تمثل العائق الأول أمام زيادة العلاقات التجارية خاصة مع الدول الداخليه ذات الحدود البريه . بالاضافة الى ضمانات سداد قيمة التعاملات والمنافسة التى تمثلها منتجات الدول الأخرى داخل الأسواق الأفريقية . والتى لحقت بها المنتجات الصينيه الأرخص والأجود . مما زاد من صعوبة زيادة حجم التبادل التجارى . إلا أن انضمام مصر لمجموعة الكوميسا التى تضم بلدان شرق وجنوب أفريقيا بما يعنيه من نفاذ الصادرات المصريه لتلك الدول بلا جمارك . قد ساهم فى زيادة التجاره المصريه لتلك الدول جزئيا وهى المجموعة التى تضم تسع دول من دول حوض النيل .

وجاء الخلاف بين مصر وبعض دول حوض النيل التي تريد عقد اتفاقات جديدة لتوزيع حصص مياه النيل . على اعتبار أنها غير ملتزمة باتفاقات تاريخية عقدتها الدول الاستعمارية كعامل ضغط لزيادة التعاون الاقتصادي بين مصر ودول الحوض . كأداة لإيجاد مصالح مشتركة تخفف من حدة الخلاف مع مصر إلى جانب

المصالح الاقتصادية التي ستحقق من خلال التعاون التجاري والاستثماري .

التجاره المصرية مع دول حوض النيل عام ٢٠٠٨ – مليون دولار أمريكى –

الدولة	الصادرات	الترتيب	الواردات	الترتيب	اجمالى التجارة	فائض أو عجز
السودان	٥٤٧ر٤١١	١٥	٤٨ر٧٨٤	٦٥	٥٩٦ر١٩٥	٤٩٨ر٦٢٧
كينيا	١١٤ر٨٦٣	٣٨	٢٠١ر٤٨٧	٣٩	٣١٦ر٣٥٠	-٨٦ر٦٢٤
أثيوبيا	٥٦ر٠٢٣	٤٨	١٢ر١٤٤	٨٦	٦٨ر١٦٧	٤٣ر٨٧٩
تنزانيا	٢٠ر٨٨٣	٦٧	١ر٢٣٠	١٠٧	٢٢ر١١٣	١٩ر٦٥٣
أوغندا	١٩ر٦٠٣	٦٩	٥ر٥٢٩	٩٦	٢٥ر١٣٢	١٤ر٠٧٤
كونغود.	٧ر٠٥٣	٨٩	٠ر٩٥٤	١١١	٨ر٠٠٧	٦ر٠٩٩
رواندا	٧ر٧٥٩	٨٦	٠ر٢٠٤	١٢٦	٧ر٩٦٣	٧ر٥٥٥
ارتيريا	١٤ر٦٤٣	٧٨	٠ر١٩٣	١٢٧	١٤ر٨٣٦	١٤ر٤٥٠
بورندى	٣ر٢٥٢	١٠٧	١ر٠٩٣	١٠٩	٤ر٣٤٥	٢ر١٥٩
اجمالى دول الحوض	٧٩١ر٤٩٠		٢٧١ر٦١٨		١٠٦٣ر١٠٨	٥١٩ر٨٧٢
اجمالى العالم	٢٦٢٥٣ر٠٦٥		٥٢٨١١ر٧٠٨		٧٩٠٦٤ر٧٧٣	-٢٦٥٥٨ر٦٤٣
نسبة دول الحوض لتجارة مصر مع العالم ٪	٣٪		٥ر٠ ٪		١ر٣ ٪	

– يمثل عام ٢٠٠٨ عام القفزة فى تجارة مصر مع دول حوض النيل . والتى حققت خلاله مصر فائضا تجاريا مع دول حوض النيل بلغ ٥٢٠ مليون دولار . رغم العجز التجارى لمصر مع معظم أقاليم العالم سواء أوربا وآسيا والأمريكتين . وبسبب واردات مصر من الشاى فقد انفردت كينيا بتحقيق مصر عجزا تجاريا معها . بينما كان الفائض التجارى هو السمه الغالبة للتبادل التجارى بين مصر وباقى بلدان حوض النيل .

وتحسنت خلال عام ٢٠٠٨ معدلات التبادل التجارى بين مصر ودول مثل الكونغو الديمقراطيه وبورندى ورواندا والتى ظلت التجارة معها لسنوات محدودة

للغاية . إلا أن موقع دول حوض النيل ككل بالنسبة للتجاره المصريه مازال متأخرا . ففى قائمة البلدان التى صدرت مصر خلال عام ٢٠٠٨ لها جاء السودان بالمركز الخامس عشر بين دول العالم . واذا كان السودان بحكم الروابط العربيه والجوار الجغرافى قد احتل تلك المرتبه . فان الدوله التاليه له بقائمة الصادرات المصريه ضمن دول حوض النيل وهى كينيا قد جاءت بالمركز الثامن والثلاثين رغم ارتباطها بمصر ضمن مجموعة الكوميسا .

وتأخر ترتيب باقى بلدان حوض النيل سواء بالنسبة لقائمة الصادرات أو الواردات المصريه من دول العالم . وفى قائمة الدول التى استردت منها مصر عام ٢٠٠٨ فقد جاءت كينيا صاحبة أعلى مركز بواردات مصر من بين دول حوض النيل بالمركز التاسع والثلاثين بين دول العالم التى استوردت مصر منها خلال العام . تليها السودان بالمركز الخامس والستين ثم اثيوبيا بالمركز الثامن والثمانين . وأوغندا بالمركز السادس والتسعين كما احتلت اريتريا المركز السابع والعشرين بعد المائة بين الدول التى استوردت منها مصر خلال العام .

الصادرات المصريه لدول حوض النيل – مليون جنيه مصري –

دول الحوض	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
السودان	٨٩	١٣٣	١٦٠	٤٨٢	٦١٥	١٠٧٢	١١١٩	٩٢٣	٢٩٨٢
كينيا	٣٣	٧٩	٦٦	١٢٧	٢٠٠	٢٨٩	٢٦٢	٤٣٣	٦٢٦
أثيوبيا	٦	١٠	١٩ر٥	٢٥	٤١	١١٥	٦٣	٦٠	٣٥٤
تنزانيا	٤	١٥	١٠	٢٠	٢٣	٤٢	٤١	٤١	١١٤
أوغندا	٢ر٥	٣ر٥	٤ر٥	٦	٨	١٦	٢٢	٣٨	١٠٧
كونغو	٠ر٨	٦	١	١ر٥	١	٣	٩	١١	٣٨
رواندا	٢	٠ر٢	٠ر٧	٤	٤	٣	١	٢	٤٢

دول الحوض	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
ارتيريا	٥	٢	٣	٧	٧	١٤	٤	٥	٨٠
بورندى	٦ر٠	٦ر٠	٧ر٠	٧ر٠	٣ر٠	١	٦ر٠	٥ر٠	١٨
اجمالى دول الحوض	١٤٣	٢٥٠	٢٦٥	٦٨٣	٨٩٩	١٥٥٥	١٥٢٢	١٥٢٤	٤٣٦١
اجمالى مع العالم	١٦٣٥١	١٦٤٩١	٢١١٤٥	٣٦٨١٢	٤٧٦٧٨	٦١٦٢٥	٧٨٨٦٤	٩١٢٥٦	١٤٣٠٢٧
نصيب دول الحوض ٪	٩ر٠٪	٥ر١٪	١ر٣٪	١ر٩٪	١ر٩٪	٢ر٥٪	١ر٩٪	١ر٧٪	٣٪

- اتجهت الصادرات المصريه الى دول حوض النيل الى الارتفاع الدائم مابين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ . ثم حدث تراجع محدود لها خلال عامى ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ لتعاود الصعود الملحوظ عام ٢٠٠٨ . وهو العام الذى يمثل قفزه غير مسبوقه فى تاريخ الصادرات المصريه لدول حوض النيل . ورغم أن الصادرات للسودان كانت سببا رئيسيا فى تلك القفزه . إلا أن الزيادة الكبيره للصادرات شملت كل البلدان الأخرى بلا استثناء وبمعدلات نمو ضخمه . ورغم تلك الزيادات الشاملة عام ٢٠٠٨ فما زال الوزن النسبى للصادرات المصريه لدول حوض النيل . يمثل نسبة ٣ ٪ فقط من اجمالى الصادرات المصريه لدول العالم .

الواردات المصرية من دول حوض النيل – مليون جنيه مصري –

دول الحوض	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
السودان	٢٠١	٢٥٥	٢٥٦	٢٨٩	٤٣٧	٣٧٤	٣٤٦	٢٨٥	١٠٩٨
كينيا	٣٣٠	٣٧٩	٦٢٧	٣٦١	١٥	٢٣	١٢	٧١	٢٦٦
أثيوبيا	١٩	١٥	٣٩	٢٠	٣٥	٧١	١٣٠	٩٢	٦٦
تنزانيا	٥	١٣	١٦	٣٥	٣٢	٣٧	١٦	٩	٧

دول الحوض	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
أوغندا	٤	١٠	٤	٤	٨	٨	٦	١٢٠	٣٠
كونغود	٠	٠	٠ر١	٠	١	٠ر٤	٠	٠	٥
رواندا	٠	٠	٠	٠ر٠١	٠	٣٠ر٥	٠	٠ر٠٦	١
ارتيريا	٠	٠ر٠١	٠	٠ر٢	٦ر٥	٠ر٣	٠ر٠٢	٠ر١	١
بورندى	٠ر٠٣	٠	٠	٠	٠ر٠٢	٠	٠	٠	٦
اجمالى دول الحوض	٥٥٩	٦٧٢	٩٤٢	٧٠٩	٥٣٥	٥٤٤	٥١٠	٥٧٧	١٤٨٠
اجمالى مع العالم	٤٨٦٤٥	٥٠٦٥٩	٥٦٤٨٢	٦٥٠٨٣	٧٩٧١٦	١١٤٦٨٨	١١٨٤٨٣	١٥٢٥٨٦	٢٨٧٨١٢
نسبة دول الحوض ٪	١ر١٪	١ر٣٪	١ر٧٪	١ر١٪	٠ر٧٪	٠ر٥٪	٠ر٤٪	٠ر٤٪	٠ر٥٪

– رغم ارتفاع قيمة الواردات المصريه من دول حوض النيل فى الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٨ بشكل متقطع . إلا أن نسبة نمو الواردات المصرية من الجهات الأخرى كانت أعلى من نسبة نمو الواردات من دول الحوض . مما أدى الى تذبذب الوزن النسبى للواردات المصرية من دول حوض النيل بالمقارنة لاجمالى الواردات المصريه .

وفى إطار هذا التذبذب ظل الوزن النسبى لتلك الواردات ضئيلا وتراوح مابين نسبة نصف بالمائة الى نسبة ١ر٧ ٪ كأعلى نسبة مابين عامى ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٨ . وظلت ثلاث دول من دول الحوض تستحوز على النصيب الأكبر من تلك الواردات وهى السودان وكينيا واثيوبيا . فى حين تدنى نصيب بلدان أخرى بسبب معوقات النقل .

نوعية الصادرات المصرية لدول حوض النيل عام ٢٠٠٧ – مليون جنيه مصرى –

الدوله	وقود	مواد خام	سلع نصف مصنعه	سلع تامة الصنع	اجمالى صادرات
السودان	٠ر٣	١٧ر٣	١٠١ر٨	٨١٣ر٤	٩٣٢ر٧
كينيا	١	٥ر٦	٤٩ر٦	٣٧٦ر٤	٤٣٢ر٦
أثيوبيا	٠ر٠٠٦	٠ر٧	١٩ر٥	٣٩ر٦	٥٩ر٨
تنزانيا	٠ر٢	٠ر٣	٨ر٥	٣٢ر١	٤١
أوغندا	٠ر١	٠ر٢	٤ر٧	٣٣ر٣	٣٨ر٣
كونغو ديموقراطيه	.	٠ر١	١ر٥	٩ر٢	١٠ر٨
رواندا	٠	٠ر٠٠١	٠ر٢	١ر٧	١ر٩
ارتيريا	٠	٠ر٠٠٣	٠	٥	٥
بورندى	٠	٠	٠	٠ر٥	٠ر٥
اجمالى دول	١ر٧	٢٥ر٩	٢١١ر٧	١٥٢٢ر٩	

– تشير نوعية الصادرات الى دول حوض نهر النيل عام ٢٠٠٧ الى تفوق السلع تامة الصنع تليها السلع نصف المصنعه ثم المواد الخام . ولم يشكل الوقود سوى نسبة ضيلة من الصادرات بسبب معوقات النقل وقرب البترول الخفي لتلك الدول . وتكاد تكون الصوره متطابقه فى بلدان دول حوض نهر النيل حسب نوعية الصادرات المصريه اليها . وهناك ارتباط بين نوعية السلع المصدره ومدى تحملها لتكلفة النقل خاصة النقل الجوى . ويتوافق صغر حجم الصادرات الى بورندى مع صغر حجم اقتصادها ونفس الأمر لرواندا خاصة وأنها دول داخليه بريه .

نوعية الواردات المصريه من دول حوض النيل عام ٢٠٠٧ – مليون جنيه مصرى –

الدوله	وقود	مواد خام	سلع وسيطه	سلع استثماريه	سلع استهلاكيه معمره	سلع استهلاكيه غير معمره	الاجمالى للواردات
السودان	١ر٠	٣٩ر٧	١٠٤ر٣	١	٠ر٠٢	١٣٩ر٩	٢٨٥
كينيا	٠	٩ر٦	٣ر١	٠ر١	٠ر٠١	٥٨ر٥	٧١ر٤
أثيوبيا	٠	٤	٨٥	٠ر٨	٠	٢ر٥	٩٢ر٤
تنزانيا	٠	٥ر٧	٠ر٨	٠ر١	٠	٢ر٨	٩ر١
أوغندا	٠	٠ر١	١١٤ر١	٠	٠ر٠٠٢	٦	١٢٠ر٣
كونغو ديموقراطيه	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
رواندا	٠	٠	٠ر١	٠	٠	٠	٠ر١
ارتيريا	٠	٠	٠	٠ر١	٠	٠	٠ر١
بورندى	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
اجمالى دول الحوض	١ر٠	٥٩ر١	٣٦٦ر٥	٢ر١	٠ر٠٣	٢٠٣ر٧	

– يشير تصنيف سلع الواردات المصريه من دول حوض النيل الى تفوق السلع الوسيطة تليها السلع الاستهلاكيه غير المعمره . حيث أن تلك الدول ليس بها سلع استهلاكيه معمره بحكم ضعف القطاع الصناعى بها . ويلاحظ تركز الواردات من عدد قليل من بلدان حوض النيل أبرزها السودان وأوغندا واثيوبيا وكينيا . بينما يتدنى نصيب باقى الدول خاصة الكونغو الديمقراطيه وبورندى ورواندا كدول بريه يصعب الوصول إليها . ورغم وجود منفذ للكونغو على المحيط الأطلنطى إلا أن طول المسافة وعدم وجود خطوط ملاحية تربطها بمصر أدى الى ندرة الواردات منها حتى عام ٢٠٠٧ وهى الواردات التى تحسنت نسبيا عام ٢٠٠٨ .

■ تجارة إسرائيل مع دول الحوض :

الصادرات الاسرائيليه الى بعض دول حوض النيل – مليون دولار –

الدوله	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
كينيا	٣ر٦	١٥ر٢	١٤ر٤	٢٧ر٥	٤٩	٤٨ر٢	٩٧ر٣	١١٤ر٧
اثيوبيا	٤ر٤	١١ر٢	١ر٩	٢ر٥	٤١ر٦	١١	١٢ر١	١٨ر٤
تنزانيا	١ر٩	٨ر٦	٠ر٤	٤ر٢	٨ر٧	١٩ر١	١٥ر١	٢١
اوغندا					٢٧ر١	٦ر٣	١١ر١	١١ر٦
كونغو د					٠	٠ر٨	٠ر٤	٠ر٢
رواندا					٢٠ر٦	١٢ر٩	٥ر٩	١٩ر٧
مصر	٠	٢ر٧	٦ر٣	٥٨ر٩	٩٣ر٨	١٢٦ر٧	١٥٣ر٦	١٣٨ر٩
اجمالى الحوض	٩ر٩	٣٥	١٦ر٧	٣٤ر٢	٢٤٠ر٨	٢٢٥	٢٩٥ر٥	٣٢٤ر٥
صادرات اسرائيل	٧٧٩	٥٥٣٨	١١٩٢٧	٣١٤٠٤	٤٢٧٧٠	٤٦٧٨٩	٥٤٠٩٢	٦٠٨٢٥
٪ من الصادرات	٣ر١٪	٦ر٠٪	١ر٠٪	١ر٠٪	٦ر٠٪	٥ر٠٪	٥ر٠٪	٥ر٠٪

– المصدر مركز الاحصاءات الاسرائيلى .

– ظلت الصادرات الاسرائيليه الى دول حوض النيل لاتشكل سوى نسبة ضئيله من اجمالى الصادرات الاسرائيليه . مابين عامى ١٩٧٠ و٢٠٠٨ حيث تراوح الوزن النسبى للصادرات لدول الحوض مابين ١ر٠ ٪ كأدنى نسبة و٣ر١ ٪ كأعلى نسبة . مع الأخذ فى الاعتبار ثبات النسبة عند نصف بالمائة خلال السنوات الثلاث ما بين ٢٠٠٦ الى ٢٠٠٨ . وكانت أكثر الصادرات الاسرائيليه من حيث القيمه الى مصر تليها كينيا ثم اثيوبيا ورواندا . وخلال السنوات الأخيره زادت معدلات التصدير الى أوغندا والكونغو الديموقراطيه . ولم ترد بيانات عن صادرات اسرائيل لباقى دول حوض

النيل ضمن بيانات الصادرات الاسرائيليه الوارده بتقرير مركز الاحصاء الاسرائيلى . والتى اقتصرت على أبرز الدول التى يتم تعامل تجارى معها بالقارة الأفريقيه .

الواردات الاسرائيليه من بعض دول حوض النيل - مليون دولار-

الدوله	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
كينيا	١ر٢	٤ر٧	٨ر٦	٢٠ر٩	٢٠ر٦	١٨ر٢	٢٢	٢٣ر٥
اثيوبيا	٢	١ر٤	٠ر٤	١٣ر٩	٢٣ر٤	٢٢ر٢	٢٦ر٣	٤٦ر٢
تنزانيا	١ر٠	١ر٤		٠ر٤	٦ر٤	٦ر٩	٧ر١	٦ر٢
اوغندا					٤ر٢	٩ر٧	٧ر٦	٧ر٢
كونغو د.					٠	٠	٠	٠
رواندا					٠	٠	٠ر٢	٠ر٦
مصر	٠	٠	٥	٢٠ر٧	٤٩ر١	٧٧ر٢	٩٤ر٣	١٣٢ر٤
اجمالى الحوض	٣ر٣	٧ر٥	١٤	٥٥ر٩	١٠٣ر٧	١٣٤ر٢	١٥٧ر٥	٢١٦ر١
واردات اسرائيل	١٤٦٢	٧٩٩٥	١٥٣٢٦	٣٥٧٥٠	٤٥٠٣٥	٤٧٨٤١	٥٦٦٢٣	٦٥١٧١
٪ من الواردات	٠ر٢٪	٠ر١٪	٠ر١٪	٠ر٢٪	٠ر٢٪	٠ر٣٪	٠ر٣٪	٠ر٣٪

- المصدر مركز الاحصاءات الاسرائيليه .

- تزايدت قيمة الواردات الاسرائيليه من دول حوض النيل خلال العقود الأربعة الأخيره . إلا أن الوزن النسبى لتلك الواردات ظل محدودا بسبب نمو الواردات الاسرائيليه من الجهات الأخرى أيضا . حيث تراوح الوزن النسبى للواردات الاسرائيليه من دول الحوض مابين أقل من ١ر٠ ٪ الى ٣ر٠ ٪ خلال السنوات مابين ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ . وكانت أكثر الواردات من مصر تليها أثيوبيا ثم كينيا وأوغندا وتنزانيا كما بدأت الواردات تزيد نسبيا من رواندا . ولم ترد بيانات عن واردات اسرائيل

من باقى دول حوض النيل . ضمن بيانات الواردات الاسرائيليه الوارده بتقرير مركز الاحصاء الاسرائيلى . والتى اقتصرت على أبرز الدول التى يتم تعامل تجارى معها بالقارة الأفريقيه .

التجارة الاسرائيلية مع بعض دول حوض النيل – مليون دولار –

الدوله	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
كينيا	٤ر٨	١٩ر٩	٢٣	٤٨ر٤	٦٩ر٦	٦٦ر٤	١١٩ر٣	١٣٨ر٥
اثيوبيا	٦ر٤	١٢ر٦	٢ر٢	١٦ر٤	٦٥	٣٣ر٢	٣٨ر٤	٦٤ر٦
تنزانيا	٢	١٠	٠ر٤	٤ر٦	١٥ر١	٢٦	٢٢ر٢	٢٧ر٢
اوغندا					٣١ر٣	١٦	١٨ر٧	١٨ر٨
كونغو د.						٠ر٨	٠ر٤	٠ر٢
رواندا						١٢ر٩	٦ر١	٢٠ر٣
مصر	٠	٢ر٧	١١ر٣	٧٩ر٦	١٤٢ر٩	٢٠٣ر٩	٢٤٧ر٩	٢٧١ر٣
اجمالى الحوض	١٣ر٢	٤٥ر٢	٣٦ر٥	١٤٩	٣٢٣ر٩	٣٥٩ر٢	٤٥٣	٥٤٠ر٩
تجارة اسرائيل	٢٢٤١	١٣٥٣٢	٢٧٥٢١	٦٧١٥٣	٨٧٨٠٥	٩٤٦٣٠	١١٠٧١٥	١٢٥٩٩٦
٪ من التجاره	٠ر٦٪	٠ر٣٪	٠ر١٪	٠ر٢٪	٠ر٤٪	٠ر٤٪	٠ر٤٪	٠ر٤٪

– المصدر مركز الاحصاءات الاسرائيليه .

– تزايدت قيمة التجاره الاسرائيليه مع دول حوض النيل خلال العقود الأربعة الماضيه بشكل مستمر . إلا أن الوزن النسبى لتلك التجاره ظل محدودا بالقياس الى مجمل التجاره الاسرائيليه . والتى تتجه بشكل كبير الى الدول الأوربية تليها الأمريكتين والدول الآسيويه وفى المؤخرة الدول الأفريقيه . ففى عام ٢٠٠٧ كان الوزن النسبى للتجاره الاسرائيليه بنسبة ٤٢ ٪ مع أوربا و٢٨ ٪ مع الأمريكتين

و٢٠ ٪ مع الدول الآسيويه و٤ر١ ٪ مع الدول الأفريقيه .

ومن بين دول حوض النيل تصدرت مصر قيمة التبادل التجارى مع اسرائيل . وبما يمثل ضعف قيمة التجاره مع كينيا التى احتلت المركز الثانى **وأربعة أضعاف** قيمة تجارة أثيوبيا مع اسرائيل والتى احتلت المركز الثالث . وكانت **هناك تجاره مع** تنزانيا وأوغندا ورواندا وبقدر ضئيل مع الكونغو الديموقراطيه . **وتسعى اسرائيل** لتعزيز تجارتها مع دول الحوض فى محاولة منها للتواجد بتلك **الأسواق التى تشهد** نموا فى تجارتها مع إيران وتركيا والسعودية والإمارات.

وترتبط مصر مع ثمانى من دول حوض النيل ضمن مجموعة الكوميسا والتى انضمت إليها مصر رسميا عام ١٩٩٨ . والتى تضمن دخول منتجات تلك البلدان فيما بينها بلا جمارك . وهى كينيا واثيوبيا والسودان وأوغندا ورواندا والكونغو الديموقراطيه وبورندى واريتريا . كما تضم مجموعة الكوميسا بخلاف دول حوض النيل : جيبوتى وجزر القمر وليبيا ومدغشقر ومالاوى وموريشيوس وسيشل وسوازيلاند وزامبيا وزيمبباوى .

وفى عام ٢٠٠٧ بلغت قيمة التجارة بين مصر ومجموعة الكوميسا – بدون ليبيا – ٥٦٣ر٢ مليار جنيه مقابل ٣٥٤ر٢ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٦ . وكانت التجارة معها عام ٢٠٠٥ قد بلغت ٦٨٣ر٢ مليار جنيه . وكانت مصر تحقق عجزا تجاريا فى تجارتها مع دول الكوميسا حتى عام ٢٠٠٣ حين بلغ ٥ر٣٦٥ مليون جنيه نتيجة العجز مع خمس دول أبرزها كينيا وزامبيا ومالاوى . ثم تحول العجز الى فائض خلال السنوات التاليه وإن كانت قد تذبذبت قيمة هذا الفائض من ٣٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٤ الى ٦٠٧ مليون جنيه بالعام التالى . ويستمر الفائض فى الارتفاع الى ٧٨٥ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٦ إلا أن الفائض قد تراجع الى ٦٨٢ مليون عام ٢٠٠٧ .

وتصاعدت قيمة صادرات مصر لدول الكوميسا – عدا ليبيا – من ٧٦٣ مليون عام ٢٠٠٣ الى ٩٩٤ مليون جنيه بالعام التالى . ثم الى ١٫٦٤٥ مليار فى عام ٢٠٠٥ . لتنخفض الى ١٫٥٦٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٦ لتعاود الصعود الى ١٫٦٢٢ مليار جنيه . وكانت أعلى الصادرات المصرية للكوميسا عام ٢٠٠٧ الى السودان وكينيا وموريشيوس واثيوبيا وأوغندا وجيبوتى ومدغشقر .

وتذبذب أداء الواردات المصرية من دول الكوميسا – عدا ليبيا – من ١٫١٢٥ مليار عام ٢٠٠٣ لتنخفض بالعام التالى الى ٩٦١ مليون جنيه . ثم ترتفع الى ١٫٠٣٨ مليار عام ٢٠٠٦ . ثم تعاود الانخفاض الملحوظ الى ٧٨٥ مليون عام ٢٠٠٦ . لتعاود الصعود عام ٢٠٠٧ الى ٩٤١ مليون جنيه . وفى عام ٢٠٠٧ كانت أعلى الواردات من الكوميسا من السودان تليها مالاوى وزامبيا وأوغندا واثيوبيا وكينيا وجيبوتى .

– وظل التعاون الاقتصادى بين مصر ودول حوض النيل محدودا حيث اقتصر على قيام وزارة الكهرباء المصرية بتقديم منح تدريبيه سنوية للكوادر الأفريقيه فى مجال الكهرباء . كما جرت دراسة للجدوى الاقتصاديه والفنية للربط الكهربائى بين دول النيل الشرقى : مصر السودان واثيوبيا .

وتكمن مشاكل دول حوض النيل فى إمكانية تحويل الزراعات المطرية الى زراعات مرويه . وهو مايتطلب ثلاثة أمور منها توفير سعة تخزينيه كافية لمياه الأمطار . الى جانب توافر سعة النقل والتوزيع لتلك المياه التى سيتم تخزينها من خلال الترع ومنشآت التحكم . الى جانب توافر المواصلات . وهى الأمور التى يمكن أن تساهم فيها مصر حيث توجد كميات كبيره مهدره سنويا من المياه بالمستنقعات والفوالق الجبلبه والتبخر يمكن الاستفادة بجانب منها . حيث تسقط

على دول الحوض مياه أمطار تقدر بنحو ١٦٧٠ مليار متر مكعب سنوى لايصل منها لمصر والسودان سوى ٨٤ مليار متر مكعب .

كما أنه اذا كانت الأراضى القابلة للزراعة بدول الحوض تقدر بنحو ٤٥٠ الف كيلو متر مربع فانه لايزرع منها سوى ٦٠ ألف كيلو متر مربع . وقامت مصر بمشروعات فى جنوب السودان واثيوبيا وأوغندا وتنزانيا . وبحثت مصر مع إثيوبيا إقامة مجموعة من السدود لتقليل فاقد المياه بالمستنقعات . كما تساهم مصر فى مشروع نيل هضبة البحيرات الاستوائيه الذى استهدف ترشيد استخدام المياه فى الزراعه . و ساهمت مصر فى مقاومة نبات ورد النيل فى نهر كاجيرا . وفى تنمية حوض نهر كاجيرا والذى تشترك فيه كل من رواندا وبورندى وتنزانيا وأوغندا . وساعدت مصر فى إنشاء سد أوين على بحيرة فيكتوريا لتوليد الكهرباء لأوغندا . ومولت حفر مائة بئر ماه جوفيه لتوفير مياه الشرب الزراعه فى كينيا .

واعتزمت مصر إقامة مركز بحوث مائيه فى تنزانيا . كما ساهمت مصر مع السودان فى انشاء قناة جونجلى وتولت أعمال البنيه الأساسيه للرى والصرف لزراعة ١٥٠ الف فدان . بولاية أعالى النيل بالسودان والتى تنفذها شركة مصرية سودانيه مشتركه . وفى عام ٢٠٠٤ تم تأسيس شركة مصرية اثيوبيه لتصنيع مواسير الرى والمواد العازله برأسمال عشرة ملايين دولار . وهناك بروتوكول بين مصر واثيوبيا منذ عام ١٩٦١ لإقامة معرض دائم يمكن تحويله لمركز تجارى لعرض المنتجات المصريه . ويجرى تأسيس شركة مصرية أوغنديه للاستيراد والتصدير .

- وشهد عام ٢٠٠٩ عددًا من الزيارات المتبادلة بين كبار المسئولين في مصر ودول حوض النيل والحديث عن إقامة مشروعات مشتركة خاصة في أثيوبيا وأوغندا . مع تنظيم زيارات لرجال أعمال مصريين لبعض دول الحوض بدأت

بأثيوبيا . والحديث عن تمويل بنوك مصرية لبعض تلك المشروعات . وذلك كوسيلة لتعزيز موقف المفاوض المصري خلال مفاوضات المياه مع دول الحوض والتي تشهد نوعًا من الخلاف مع وجهة النظر المصرية بشأن اتفاقيات المياه التاريخية .

السياحة الوارده لمصر من دول حوض النيل

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
عدد السياح بالألف	٦١	٦٣	٦٦	٨٠	١١٥	١٢٩	١٤٤	١٩٠	١٧٩
عدد الليالى السياحيه بالمليون	٠ر٥	٠ر٦	٠ر٥	١ر١	١ر٨	٢ر٢	٢ر٥	٣ر٣	٣ر١

- أشار التوزيع النسبى لعدد السياح الواصلين لمصر من دول حوض النيل عام ٢٠٠٨ الى تصدر السودان نسبة ٨ر٨٨ ٪ من الاجمالى تليها كينيا بنسبة ٤ ٪ وأثيوبيا ٧ر٢ ٪ وكان أقلها من رواندا بنسبة ٤ر٠ ٪ . كما تضمن التوزيع النسبى لعدد الليالى السياحيه للواصلين من دول حوض النيل تصدر السودانيين بنسبة ٧ر٩٢ ٪ ثم اثيوبيا ٩ر٢ ٪ وكينيا ٢ ٪ وأقلها من الكونغو الديمقراطيه بنسبة ١ر٠ ٪ .

- وفيما يخص استثمارات دول حوض النيل فى مصر فانها محدودة حيث تشير بيانات هيئة الاستثمار المصريه فى يونيو ٢٠٠٧ . الى وجود مساهمات أثيوبيه فى خمس شركات بمصر برؤس أموال تقل عن النصف مليون جنيه مصرى . كما توجد مساهمة أوغنديه فى احدى الشركات المصرية قيمتها حوالى ثلاثمائة ألف جنيه مصرى . ومساهمات كينيه فى خمس شركات مصرية قيمتها ٨ر٢ مليون جنيه مصرى . ومساهمات سودانيه متراكمه قديمه فى ٧١ شركة مصرية قيمتها ٣ر١٥١

مليون جنيه مصرى . وتشير بيانات البنك المركزى المصرى الى أنه خلال السنوات الخمس المالية ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ بلغت قيمة استثمارات السودانيين فى مصر ٢ر٣ مليون دولار فقط .

◆◆◆

obeikan.com

فرص التعاون بين مصر ودول الحوض

- ويشير واقع اقتصاد دول حوض النيل الى غلبة النشاط الزراعى وتعدد المنتجات الزراعية التصديريه . الى جانب وجود موارد معدنيه متنوعه يتم تصدير بعضها . ولدى مصر من الخبرات التى يمكنها المساهمة فى تطوير الزراعة والرى والتعدين بتلك الدول . ولو من باب التدريب حتى يتم التجهيز لمرحلة المشروعات المشتركه . كذلك وجود جاليات عربية فى بعض البلدان الأفريقيه مثل رواندا وبورندى وأوغندا . الى جانب وجود نسبة من السكان المسلمين فى كل بلدان دول حوض النيل الأفريقيه . حتى أن غالب سكان زنجبار فى تنزانيا يدينون بالاسلام . كما أن اللغة العربية هى إحدى اللغات الرسميه فى اريتريا .

وهو ما يعنى إمكانية استخدام تلك الأصول الثقافيه فى تشجيع التعاون الاقتصادى بين مصر ودول حوض النيل الأفريقيه . كما يحتاج الأمر الى اكتساب ثقة الأجيال الجديده من خلال المنح الدراسيه بالجامعات المصريه . بعد تآكل آثار ثمار مساعدات الحقبة الناصريه لدول أفريقيا لدى الأجيال الجديده التى لها ميول ومصالح مختلفه بحكم تغير الظروف الدولية والإقليمية .

وتنقص القطاع الخاص المصرى البيانات التفصيليه عن فرص الاستثمار بدول حوض النيل الأفريقيه . وتزيد مخاوفه من إمكانية السداد مما دعاه لمطالبة الحكومه بضمان السداد من خلال شركة ضمان مخاطر الصادرات . وكذلك إتخاذ سبل لحماية الاستثمارات المصريه هناك وإقامة صندوق للتعاون الاقتصادى بين مصر ودول حوض النيل بالمشاركه بين الحكومة المصريه والقطاع الخاص . الى جانب توسع البنوك المصرية فى افتتاح فروعا لها بدول حوض النيل . وتقديم البنوك المصريه من

خلال تلك الفروع تيسيرات لرجال الأعمال المصريين للعمل بدول حوض النيل ولرجال الأعمال بدول حوض النيل للاستيراد من مصر .

ويحتاج الأمر لتحرك حكومى مصرى جاد مشترك مع القطاع الخاص وإلى مشاركة القطاع التعاونى المصرى . وبدون ذلك تظل العلاقات المشتركة بين مصر ودول حوض النيل بنفس محدوديتها الحالية . مع الأخذ فى الإعتبار ضآلة ميزانية الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا والذى بلغت موازنته بالعام المالى ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ أقل من ١٦ مليون دولار لكل دول أفريقيا . بالمقارنه لما تخصصة دول آسيويه وأوربية من مساعدات متنوعة المجالات للدول الأفريقيه تبلغ مئات الملايين من الدولارات . مابين المنح الدراسية والدعم الفنى والتكنولوجى وإقامة المشروعات المشتركه .

وتحتاج جمعيات رجال الأعمال المصرية القيام بزيارات ميدانيه لدول حوض النيل . ودعوة رجال الأعمال بتلك البلدان لزيارة مصر والتعرف على واقع المدن الصناعية المصريه . والسعى لإقامة غرف تجارة مشتركه وروابط بين المنتجين لبعض السلع الحيويه فى تلك البلدان . لإزالة المخاوف الحالية لدى الطرفين والتى تحول دون التعاون . وتستطيع وسائل الاعلام الاقتصادى والنقابات المهنيه والعمالية المساهمه فى الخطة المطلوبه لتوفير البيانات وتقليل مساهمة الغموض الحالية .

والاستفادة من تجارب الدول الآسيويه الناجحه للاستثمار بدول حوض النيل والدول الأفريقيه . خاصة وأن وجود مصالح اقتصاديه مشتركه مابين مصر ودول حوض النيل سينعكس ايجابيا على العلاقات بين مصر وتلك الدول فيما يخص قضايا المياه وسبل الاستفادة من مياه النيل .

◆◆◆